

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C11/2020/WG.4/INF.1
12 February 2020
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل وطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية"
نزل لايكو، تونس العاصمة، الجمهورية التونسية، ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠

مذكرة توضيحية

في إطار مشروع "المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND)، تُنظم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (ANME) والمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR)، ورشة عمل وطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية". وستُعقد ورشة العمل الوطنية هذه بنزل لايكو بتونس العاصمة، الجمهورية التونسية وذلك، يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

١. الخلفية

تقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) بتنفيذ "المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND)". تشمل هذه المبادرة الإقليمية عدة شركاء في التنفيذ مثل جامعة الدول العربية والوزارات التنفيذية والسلطات المحلية ومختلف المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والمؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية.

من خلال استخدام تقنيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها المناسبة للأنشطة الإنتاجية وتنمية ريادة الأعمال، يهدف مشروع "REGEND" إلى تحسين سبل العيش والمزايا الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية العربية، وخاصة المجموعات المهمشة، من خلال

اعتماد نهج من الأسفل إلى الأعلى متكامل يركز على معالجة فقر الطاقة وندرة المياه والهشاشة أمام التغير المناخي وتحديات الموارد الطبيعية الأخرى في ثلاثة بلدان مستهدفة، وهي: الأردن وتونس ولبنان.

يعتزم مشروع "REGEN" أيضاً، دعم الجهود الوطنية لتهيئة بيئة سياسية مواتية وتصميم سياسات وإنشاء أطر مؤسسية مواتية لاستخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية وخلق فرص تمويل مناسبة من خلال عرض دراسات حالات ومشاركة أفضل الممارسات من خلال مجموعات لأدوات السياسة.

في هذا السياق وكجزء من أنشطة مشروع "REGEN"، تمّ الشروع في القيام بدراسات حالة عن السياسات الوطنية في كل من البلدان المستهدفة من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات الوطنية والمؤسسات الحكومية والخبراء في السياسات والأطر التنظيمية والمالية والقانونية المطبقة في مجال التنمية الريفية بدمج الطاقة والمياه والقطاعات الزراعية والمساواة بين الجنسين وتطوير المشاريع عبر اعتماد نهج شامل.

نظراً لأن إنشاء سياسات ونظم تنظيمية ذات وضوح ومصداقية أمر مهم لجذب استثمارات القطاع الخاص، ستركز كل دراسة حالة على تقييم السياسات واللوائح على أرض الواقع للأنشطة الإنتاجية الريفية التي يمكن أن تعزز كل من استعمال تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها وتنمية ريادة الأعمال. وسوف تستفيد من الآثار من حيث الاستعداد والقدرة على تطوير مشاريع قابلة للاستثمار لتمويلها. كما سيتم بحث وتقييم نهج خاص بالنوع الاجتماعي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الوصول إلى السوق عبر مبادرات محدّدة لإشراك النساء بوصفهن فاعلات التغيير في الأنشطة المدرة للدخل وزيادة دخلهن.

تهدف دراسة الحالة الوطنية أيضاً إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية وتوفير القيمة المضافة التي يمكن من خلالها إطلاع صانعي السياسات الوطنيين في مختلف المستويات على الفوائد الاجتماعية والبيئية والمالية المباشرة التي سيحصلون عليها من استخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها داخل المجتمعات الريفية، لا سيما في القطاعات الإنتاجية، إذا ما تمّ إجراء إصلاحات في السياسات المعتمدة يمكن أن تكون اقتصادية أو مالية أو مؤسسية أو إصلاحات قانونية نسبية أو إدارية بسيطة.

في هذا السياق، تنظم الإسكوا، بالشراكة مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والمندوبية الجهوية للتنمية الجهوية، ورشة العمل الوطنية حول السياسات لدعم تطوير دراسة الحالة الخاصة بتونس وتقديم مبادئ توجيهية لوضع تصوّر لمجموعة أدوات السياسة لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية، كمبادئ توجيهية إستراتيجية إقليمية لتحسين البيئة التمكينية للقطاع الخاص والنساء رائدات الأعمال للاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل من خلال زيادة استخدام تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية.

ستضمّ ورشة العمل الوطنية المؤسسات الحكومية المركزية ومنظمات الأمم المتحدة والدولية والخبراء والمؤسسات المالية وممثلين عن المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الشريكة الرئيسية.

سيتم من خلال ورشة العمل تقديم عروض مرئية والقيام بحلقات نقاش والقيام بمجموعات تفكير، حول مواضيع التنمية الريفية والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية وتمكين الجنسين وآليات التمويل وتنمية ريادة الأعمال في السياق الريفي.

٢. أهداف ورشة العمل

من خلال نهج كلي، تشمل الأهداف الرئيسية لورشة العمل الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مناقشة ومراجعة السياسات والاستراتيجيات واللوائح الوطنية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياق الريفي لخلق تآزر بين السياسات في القطاعات الرئيسية (الطاقة، المياه، الزراعة، السياحة، الخدمات، الصناعة، إلخ).
- مراجعة ومناقشة تقييم اللوائح على أرض الواقع الخاصة بالأنشطة الإنتاجية الريفية التي يمكن أن تعزز كل من تقنيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها وتنمية ريادة الأعمال وأن تستفيد من التأثيرات من حيث الاستعداد وتعزيز القدرات لتطوير المشاريع القابلة للتمويل.
- تقديم سياسات وخطط استراتيجيات حالية أو قيد التطوير لدعم تمكين المرأة وتعزيز دورها "كعنصر فاعل في التغيير" من أجل التنمية المستدامة للمناطق الريفية.
- تقديم توصيات بشأن الإصلاحات والتدابير (الإطار التشريعي والمؤسسي للآليات والحوافز) لإدخال الاستخدام الكفء للموارد المتاحة لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية على الصمود ودمج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأنشطة المدرة للدخل من خلال زيادة استخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها في القطاعات الإنتاجية.
- تقديم قيمة مضافة يمكن من خلالها إطلاع صانعي السياسات الوطنيين في مختلف المستويات على الفوائد الاجتماعية والبيئية والمالية المباشرة التي سيحصلون عليها من استخدام تقنيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها داخل المجتمعات الريفية، وخاصة في القطاعات الإنتاجية، إذا ما تم إجراء الإصلاحات اللازمة في السياسات المعتمدة.

ستستخدم الرسائل والتوصيات الرئيسية لورشة العمل الوطنية كأساس لإنتاج دراسة حالة ومجموعة أدوات السياسة الضرورية لتعزيز تقنيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية تخص تونس، لدعم قطاع السياسات والحكومة والمؤسسات المحلية في تفعيل النهج الشمولي للإصلاحات التنظيمية للسياسات والأطر المالية والقانونية، اللازم لتعزيز تقنيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية.

٣. المشاركون

□ وف تجمع ورشة العمل الوطنية حول " السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة صغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية" بين مختلف المنظمات

الشريكة المحلية الرئيسية والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية ذات الصلة والمؤسسات المالية والخبراء الوطنيين وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية.

٤. الموعد والمكان

ستُعقد ورشة العمل الوطنية حول " السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السّبعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية" بنزل لايكو بتونس العاصمة، الجمهورية التونسية، يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

تبدأ عملية تسجيل المشاركين في تمام الساعة ٨:٣٠ صباحا ليوم الثلاثاء ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وتُختتم أشغال ورشة العمل على الساعة ١:٠٠ بعد الظهر ليوم الأربعاء ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٥. اللغة

ستدور فعاليات ورشة العمل باللغتين العربية والفرنسية.

٦. المراسلات

نُرجي، توجيه المراسلات المتعلقة بورشة العمل إلى أحد العناوين التالية:

السيدة راضية سداوي	السيد محمد زياد قنر
رئيسة الطاقة	مسؤول الشؤون الاقتصادية، قسم الطاقة
فريق تغير المناخ و□تدامة الموارد الطبيعية الأمم المتحدة - الإ□كوا بيت الأمم المتحدة، □احة رياض الصلح 1107-2812، بيروت، لبنان	فريق تغير المناخ و□تدامة الموارد الطبيعية الأمم المتحدة - الإ□كوا بيت الأمم المتحدة، □احة رياض الصلح 1107-2812، بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ 978 527	هاتف : +٩٦١ ١ 978 528
فاكس: + ٩٦١ ١ 981 510/1/٢	الفاكس: + ٩٦١ ١ 981 510/1/2
بريد إلكتروني: escwa-energy@un.org	بريد الكتروني: mohamed.gannar@un.org